



PROVISIONAL
A/40/PV.119
8 January 1986
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد دي بينيس (اسبانيا)

ثم : السيد أجيوس (نائب الرئيس) (مالطة)

- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الثانية [١٢] (تابع)

- التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الثانية [٨٤ (أ) الى (س)]
(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث: تقرير
اللجنة الثانية

(ب) استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : تقرير اللجنة
الثانية

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق
الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية
بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department
of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على
ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64710/A

- (ج) التجارة والتنمية
١١٠ تقرير اللجنة الثانية
١٢٠ تقرير اللجنة الخامسة
- (د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية : تقرير اللجنة الثانية
- (هـ) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية
- (و) البيئة : تقرير اللجنة الثانية
- (ز) المستوطنات البشرية
١١٠ تقرير اللجنة الثانية
١٢٠ تقرير اللجنة الخامسة
- (ح) السنة الدولية لايواء المشردين : تقرير اللجنة الثانية
- (ط) اشراك المرأة وادماجها بصورة فعّالة في عملية التنمية : تقرير اللجنة الثانية
- (ي) تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا : تقرير اللجنة الثانية
- (ك) نظام الانسانية الدولي الجديد
- (ل) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية
- (م) تدابير فورية لصالح البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية
- (ن) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : تقرير اللجنة الثانية
- (س) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية
- (ع) مقترحات لا تتعلق بأى بند فرعي معين
(أ) تقرير اللجنة الثانية
(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية [٨٥]

- التدريب والبحث [٨٦]

- ١ (ب) -

(أ) تقرير اللجنة الثانية

(ب) تقرير اللجنة الخامسة

- المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة العنوية في حالات الكوارث : تقرير
اللجنة الثانية [٨٧]

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥ .

بنود جدول الأعمال ١٢ (تابع) و ٨٤ (أ) الى (س) و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧

تقرير المجلس الاقتصادى والاجتماعى : تقرير اللجنة الثانية (الاجزاء من الأول الى الثالث)
(A/40/1009 و Add.1 و 2)

التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الاول) (A/40/989)

(أ) الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثانى) (A/40/989/Add.1)

(ب) استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث) (A/40/989/Add.2)

(ج) التجارة والتنمية

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع) (A/40/989/Add.3)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1052)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس)
(A/40/989/Add.4)

(هـ) التعاون الاقتصادى والتقنى فيما بين البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السادس) (A/40/989/Add.5)

(و) البيئة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء السابع) (A/40/989/Add.6)

(ز) المستوطنات البشرية

١ ' تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثامن) (A/40/989/Add.7)

٢ ' تقرير اللجنة الخامسة (A/40/973)

A/40/PV.119

- (ح) السنة الدولية لايواء المشردين : تقرير اللجنة الثانية (الجزء التاسع - ع)
(A/40/989/Add.8)
- (ط) اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عطية التنمية : تقرير اللجنة الثانية - ع
(الجزء العاشر) (A/40/989/Add.9)
- (ي) تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نموا : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الحادي عشر) (A/40/989/Add.10)
- (ك) نظام الانسانية الدولي الجديد (الجزء الثاني عشر) (A/40/989/Add.11)
- (ل) الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث عشر) (A/40/989/Add.12)
- (م) تدابير فورية لصالح البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع عشر) (A/40/989/Add.13)
- (ن) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع عشر) (A/40/989/Add.13)
- (س) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية : تقرير اللجنة الثانية (الجزء الرابع عشر) (A/40/989/Add.13)
- (ع) مقترحات لا تتعلق بأى بند فرعي معين
(أ) تقرير اللجنة الثانية (الجزء الخامس عشر) (A/40/989/Add.14)
(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1062)
الانشطة التنفيذية من أجل التنمية : تقرير اللجنة الثانية (A/40/1041)
التدريب والبحث :

(أ) تقرير اللجنة الثانية (A/40/1042)

(ب) تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1056)

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفعوية في حالات الكوارث : تقرير اللجنة الثانية

(A/40/1043)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستنظر الجمعية العامة صباح

اليوم في تقارير اللجنة الثانية بشأن بنود جدول الاعمال ١٢ و ٨٤ (أ) الى (س) .
عرض السيد لاغوسيلفا (كوبا) ، مقرر اللجنة الثانية ، تقارير اللجنة (A/40/1009
و Add.1 و 2 و A/40/989 و Add.1-14 و A/40/1041 ، و A/40/1042 و A/40/1043) فقال ما يلي :

السيد لاغوسيلفا (كوبا) مقرر اللجنة الثانية (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) : يشرفني أن أتولى عرض ١٩ تقريرا للجنة الثانية .

ومن بين ٨٩ مشروع مقترح أقرتها اللجنة الثانية وأوصت الجمعية باعتمادها ، تم
اعتماد ١٥ مشروعا بالتصويت .

وأود أن استرعى انتباه الجمعية العامة الى أن اللجنة الثانية ، كما يتضح من
مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/40/989/Add.14 المتصل بالبند ٨٤ برمته ، لم تتمكن
من استكمال عملها ، وبالتالي توصي الجمعية العامة بأن تقرر دعوة اللجنة الثانية الى
استئناف عقد جلساتها لعدة اسبوع واحد قبيل الدورة العادية الاولى للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي لعام ١٩٨٦ ، وذلك للنظر بتعمق في الاسباب التي يمكن عن طريقها تعزيز
التعاون الدولي في المجالات المترابطة للنقد والمالية والديون وتدفقات الموارد والتجارة
والتنمية بشكل فعال ، والانتهاج من الاعمال غير المنجزة في اطار البند ٨٤ من جدول
الاعمال . وقد اعتمدت اللجنة الثانية ذلك المقرر بالتصويت المسجل بأغلبية ٨٨ صوتاً
مقابل صوت واحد وامتناع ١٩ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ما لم يكن هناك اقتراح فسي
اطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي ، سأعتبر ان الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة
تقارير اللجنة الثانية المعروضة علينا صباح اليوم .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اذن ستقتصر البيانات على
تعلييل التصويت . ومواقف الوفود تجاه مختلف التوصيات الصادرة عن اللجنة الثانية تم
الافصاح عنها في اللجنة ، وانعكست في المحاضر الرسمية ذات الصلة .
هل لي أن أذكر الاعضاء أنه وفقا للفقرة ٧ من المقرر ٣٤ / ٤٠١ ، قررت
الجمعية العامة أنه حين ينظر في مشروع القرار نفسه في احدى اللجان الرئيسية وفسى
جلسة عامة ، تقتصر الوفود ، قدر الامكان ، على تعليق تصويتها مرة واحدة ، أى اما في
اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن
تصويته في اللجنة .

وأود أن اذكر الأعضاء أيضا انه وفقا للمقرر ٣٤ / ٤٠١ يحدد تعليق التصويت
بمدة عشر دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

واسترعي انتباه الاعضاء الآن الى تقرير اللجنة الثانية الخاص بالهند ١٢ من
جدول الأعمال " تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي " ، في الوثائق A/40/1009
Add.1 و 2 .

نتناول اولا الجزء الأول من تقرير اللجنة الثانية الوارد في الوثيقة A/40/1009 .
هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحيط علما بالتقرير .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي
مشاريع القرارات السبعة ومشروع المقررين ، وترد هذه المشاريع في الفقرتين ٣٧ و ٣٨
من الجزء الثاني من تقرير اللجنة الثانية A/40/1009/Add.1 .
وقد قررت الجمعية العامة عند النظر في التقارير المقدمة من اللجان الاخرى
أن يدلى بتعليقات التصويت على كل مشاريع القرارات الجارى النظر فيها على أن يكـون
ذلك قبل أو بعد التصويت . وما لم يكن هناك أى اعتراض ، ستسير على هذا النحو .
تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٣٧
من تقريرها باعتماد مشروع القرار الأول المتصل بمشاريع التنمية الاقتصادية في الأراضى
ال فلسطينية المحتلة .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبرودا ،
الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ،
بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
الكاميرون ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوسا ،
قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،

الدانمرك ، جيوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ،
 اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،
 فيجي ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ،
 ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،
 الأردن ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
 لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
 لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، مدريد ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،
 نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،
 باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، رواندا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
 اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .
المتنعون : استراليا ، كندا ، فنلندا ، غرينادا ، ايسلندا ، النرويج ،
 السويد .

اعتد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٣٨ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٧ أعضاء عن
التصويت (القرار ٤٠/١٦٩) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) . تبت الجمعية العامة الآن فـسي
 مشروع القرار التالي المتعلق بتقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني .
 طلب اجراء تصويت مسجل .
 أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ،
 الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ،
 بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،
 بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا
 فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، الكامرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية
 افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر
 القمر ، الكونغو ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،
 دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، غينيا
 الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ،

* بعد ذلك أبلغ وفد زبابوي وغيانا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان
 التصويت مؤيدين .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ،
 غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
 هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،
 ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ،
 ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
 هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سان كريستوفر ونيفيس ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية
 تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : غرينادا .

اعتمد مشروع القرار الثاني بأغلبية ١٤٥ صوتاً مقابل صوتين وامتناع وفد واحد عن التصويت (القرار ١٧٠/٤٠) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يتصل مشروع القرار الثالث بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية .
وتوصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة العامة تود اعتماد مشروع القرار هذا ؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٧١/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يرد مشروع القرار الرابع تحت عنوان " منظمة السياحة العالمية " . وتوصي اللجنة الثانية باعتماده . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع القرار هذا ؟
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ١٧٢/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : نتناول الآن مشروع القرار الخامس المتعلق بالأمن الاقتصادي الدولي .
وقد طلب إجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلخاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلجوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ،

* بعد ذلك أبلغت وفود زيمبابوي والسلفادور وغامبيا الأمانة العامة بأنها كانت تنوي التصويت مؤيدة .

جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الميمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليسبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : انتيفوا وبربودا ، النمسا ، جزر البهاما ، بربادوس ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، دومينيكا ، فنلندا ، غابون ، اليونان ، غرينادا ، ساحل العاج ، جامايكا ، ماليزيا ، باراغواي ،

رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سان فنسنت وجزر غريناد يمين ،
ساموا ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، سوازيلاند ، السويد ،
تركيا ، زائير .

اعتمد مشروع القرار الخامس بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ٢٨ عضوا
عن التصويت (القرار ١٧٣/٤٠) * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية أيضا باعتماد
مشروع القرار السادس المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني".
فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماده .
اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ١٧٤/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية كذلك باعتماد
مشروع القرار السابع المتعلق بالمدان المنكوبة بالصحراء والجفاف . فهل لي أن أعتبر
ان الجمعية العامة تود اعتماده ؟
اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ١٧٥/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تتناول الجمعية العامة الآن مشروع
المقررين اللذين توصي بهما اللجنة الثانية في تقريرها (A/40/1009/Add.1) .
ويتصل مشروع المقرر الأول بالممارسات الاقتصادية الاسرائيلية في الأراضي
الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى .
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفدا زهابوي وغامبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان
التصويت مؤيد يمين .

السويدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، أنتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
 استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
 بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني ،
 دار السلام ، بلخاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس
 الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
 كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
 جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،
 السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
 غابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ألمانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
 ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مدريد ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماسي
 وبرنسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،

الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلاند ،
السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات
العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : غرينادا ، سان كريستوفر ونيفيس .

اعتمد مشروع المقرر الأول بأغلبية ١٤٧ صوتا مقابل صوتين وامتناع عضوين عن

التصويت * .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة

باعتماد مشروع المقرر الثاني المتعلق بتقرير فريق الأشخاص البارزين المنشأ لإدارة جلسات
الاستماع العامة بشأن أنشطة الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا وزامبيا .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود اعتماده ؟

اعتمد مشروع المقرر الثاني .

* بعد ذلك أبلغ وفد زامبوى وغامبيا الأمانة العامة بأنهما كانا ينويان

التصويت مؤيدين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بعد ذلك ، تبت الجمعية العامة في مشاريع القرارات الستة ومشاريع المقررات الثلاثة الواردة في الفقرتين ٢٨ و ٢٩ من الجزء الثالث من تقرير اللجنة الثانية (A/40/1009/Add.2) .

توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٢٨ باعتماد مشروع القرار الأول المعنون " الرقسم المستهدف للتعهدات المقدمة الى برنامج الاغذية العالمي عن الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ " . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟
اعتمد مشروع القرار الأول (القرار ٤٠ / ١٧٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار الثاني المتعلق بالتنسيق في الأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثاني ؟
اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٠ / ١٧٧)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية أيضا باعتماد مشروع القرار الثالث المتعلق بتعزيز دور الأمم المتحدة في ميدان التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي والاجتماعي على الصعيد الدولي . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟
اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ٤٠ / ١٧٨)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الرابع يتعلق بأنماط الاستهلاك ، الجوانب النوعية للتنمية ، وتوصي اللجنة الثانية باعتماده . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الرابع ؟
اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٤٠ / ١٧٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية أيضا باعتماد مشروع القرار الخامس المعنون " اتفاق بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " . هل اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الخامس ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٤٠ / ١٨٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وأخيرا ننتقل الى مشروع القرار السادس المعنون " مشاكل الأغذية والزراعة " ، والذي توصي اللجنة الثانية باعتماده . هل أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار السادس (القرار ٤٠ / ١٨١)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنتقل الجمعية العامة الآن الى مشاريع المقررات الثلاثة التي أوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٢٩ من تقريرها (A/40/2009/Add.2) . وتوصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع المقرر الأول المتعلق بتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الصناعية . هل أعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع المقرر ؟
اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الثاني المعني بالوثائق المتعلقة بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر الثاني ؟
اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وأخيرا توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر الثالث المعنون " برنامج عمل سنتين للجنة الثانية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ " . هل أعتبر أن الجمعية العامة تعتمده ؟
اعتمد مشروع المقرر الثالث

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبذلك أنهت الجمعية العامة النظر في البند ١٢ من جدول الأعمال .
ننتقل الان الى تقرير اللجنة الثانية حول البند ٨٤ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (A/40/989) . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بهذا التقرير ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنتقل الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة الثانية حول البند ٨٤ (أ) من جدول الأعمال ؛ الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث (A/40/989/Add.1) .

ان اأراد الممثلون تعليل تصويتهم على جميع مشاريع القرارات فليفعلوا ذلك الآن والا فالرجاء تعليل تصويتهم بعد الانتهاء من كل التصويتات على هذا البند .

وانا لم يكن هناك من الممثلين من يرغب في تعليل تصويته قبل التصويت ، تبنت الجمعية العامة الان في مشروع المقرر الوارد في الفقرة هـ من تقرير اللجنة الثانية (A/40/989/Add.1) .

توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع المقرر هذا . هل أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل يوغوسلافيا الذي يرغب في تعليل تصويته بعد التصويت .

السيد غولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اعتمدت الجمعية العامة للتو الاستنتاجات المتفق عليها بشأن استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية . وتود مجموعة ال ٧٧ التي شرفني أن أتكلم بالنيابة عنها ، أن تهنيئ اللجنة التي تبحث في مسألة الاستعراض والتقييم ، خاصة رئيسها السيد كينيث داذي ، على اكمال أعمالها بنجاح .

ان الاستنتاجات المتفق عليها هي بلا شك نتيجة الجهود الجادة التي بذلتها جميع البلدان ومجموعات البلدان ، لاسيما بلدان مجموعة ال ٧٧ . وخلال المفاوضات الستة أدت الى الاستنتاجات المتفق عليها ، أكدت مجموعة ال ٧٧ على استعدادها للاشتراك بنية خالصة مع شركائها من البلدان المتقدمة النمو من أجل ايجاد مناخ من التفهم كانت تأمل أن يميز أعمال اللجنة الثانية .

ان المناخ الذى ساد خلال أعمال لجنة الاستعراض والتقييم انتشر الى حد ما الى اللجنة الثانية ، ولكنه ساد بشكل أساسي خلال المناقشة العامة حول أكثر البنود أهمية المدرجة على جدول أعمالها .

وبالرغم من الصعوبات التي جوبهت ، تعتبر مجموعة ال ٧٧ أن الاستنتاجات المتفق عليها تمثل خطوة هامة صوب احداث مناخ أفضل بشأن الحوار المتعدد الأطراف حول عدد من المواضيع التي تواجه البلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء . وينبغي للاستنتاجات المتفق عليها ان تسهم في تعزيز الجهود التي تبذلها كل البلدان والمنظمات ذات الصلة للاستمرار في عملية تنفيذ الاهداف والمقاصد التي أسستها الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . ومن جانب البلدان النامية ، فانها لن تألو جهدا في أن تضطلع بنصيحتها . ولكن الكثير يعتمد على ما سوف يتم ازاء العوامل الخارجية التي لها اثر كبير على قدرات البلدان النامية في متابعة أهدافها القومية . ولذلك فمن الضروري لنا جميعا أن نحدث التغييرات الضرورية في الهياكل الاقتصادية الدولية القائمة لجعلها أكثر استجابة للاحتياجات الانمائية في البلدان النامية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أنهت الجمعية العامة بذلك

النظر في البند ٨٤ (أ) من جدول الأعمال .

ننتقل الان الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ب) من جدول الاعمال المعنون " استعراض تنفيذ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " والوارد في الوثيقة A/40/989/Add.2 .

تنتقل الجمعية الان الى الفقرة ٧ من تقرير اللجنة الثانية ، للبت في مشروع القرار المعنون " ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية " . وقد طلب اجرا تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجننتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ،
 ملديفا ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،
 المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت
 لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومى
 وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
 سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ،
 سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
 تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
 اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواى ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية

المتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا

(جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
 هولندا ، النرويج ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية . .

اعتمد مشروع القرار باغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٩ اعضاء عن

التصويت (القرار ١٨٢/٤٠) . *

* بعد ذلك ابلغ وفد غامبيا الامانة العامة بأنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبذلك نختم نظرنا للبند

٨٤ (ب) من جدول الاعمال .

استرعى انتباه الاعضاء الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ج) من

جدول الاعمال ، والمتعلق بالتجارة والتنمية والوارد في الوثيقة A/40/989/Add.3 .

تبت الجمعية في ١٠ مشاريع قرارات اوصت بها اللجنة الثانية في الفقرة ٧١

من تقريرها .

اعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة لتعليل تصويته قبل التصويت .

السيد والترز (الولايات المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يطالب مقدّم مشروع القرار السادس المتعلق بهذا البند في واقع الأمر ان تتخلى
الجمعية العامة موقفاً بشأن مسألة تجارية ثنائية . ولا يسعنا الا ان نتساءل عن سبب
الالاح علينا للبت في هذا الموضوع ان الاجابة على ذلك واضحة ، لانه في حين
يتعين علينا ان نتناول المسائل الاقتصادية الرئيسية ، وهو ما يتوقعه المرء من
اللجنة الثانية ، اضطررنا الى ان نتناول مسألة تعتبر سياسية في المقام الاول . وما هو
مطروح امامنا لا يبعد وعن ان يكون محاولة تقوم بها حكومة نيكاراغوا ترمي الى تحقيق
مالس تستطيع التوصل اليه في أى محفل آخر من محافل الامم المتحدة او في نصف الكرة
الغربي .

وترى حكومة الولايات المتحدة ان اى بحث جدى للخطر التجارى الامريكى على
نيكاراغوا ينبغي ان يؤدى الى الاعتراف بان ذلك كان رداً على عدوان نيكاراغوا على
جيرانها ، بل وعلى شعبها ذاته . ومن قبيل المفارقة ان يسعى النيكاراغويون
ومؤيدوهم وراء اعتماد هذا القرار في الوقت الذى تتخذ فيه نيكاراغوا اجراءات صارمة
للقضاء على مابقى من حريات مدنية في ذلك البلد ، وتتخلى ايضا عن عملية كونتادورا
التي ترمي الى احلال السلم الدائم في المنطقة . ان التدابير الاستبدادية التي
اتخذتها نيكاراغوا هي لب المسألة المطروحة امامنا ، واستبعادها من مناقشة التدابير
التجارية التي اتخذتها الولايات المتحدة يقدم صورة مشوهة غير واقعية .

وعند تقديم هذا القرار في اللجنة الثانية ، طرحت الولايات المتحدة عددا من التعديلات التي تهدف في النهاية الى وضع نص اكثر توازنا . وكانت هذه التعديلات ترمي الى تبيان الاسباب والملايسات التي قامت الولايات المتحدة في ظلها بتطبيق سياساتها التجارية تجاه امريكا الوسطى . واننا نشعر بالاسف العميق ازاء رفض مقدمي مشروع القرار اقتراحنا باجراء مناقشات غير رسمية بشأن هذا الموضوع . واصبنا ايضا بمزيد من مشاعر خيبة الامل لعدم السماح باجراء اية مناقشة لهذه التعديلات في اللجنة الثانية ، ولذلك لم تؤد تلك التعديلات الى ايجاد نص اكثر توازنا .

والحقيقة ان معظم البلدان المعثلة هنا في هذه القاعة تتخذ حاليا اجراءات تجارية لاسباب سياسية ، سواء فعلت ذلك في الماضي أو افصححت عن استعدادها لان تفعل ذلك في المستقبل . وقد طالب نفس الرجال الذين يقودون نيكاراغوا ، اعني حكومة نيكاراغوا ، بفرض جزاءات تجارية على نظام حكم سوموزا الوحشي اثناء قيامهم بالثورة . وآمل ان نتذكر ذلك . وقد هدد حلفا الانديز ذاته بفرض جزاءات على سوموزا . واستطيع سرد المزيد من الامثلة على ذلك ، ولكنني آمل ان اكون قد عرضت وجهة نظري .

وبطبيعة الحال ، يعتقد كل بلد ان اي تدابير تجارية جزائية يتخذها لها ما يبررها ، وان الحالة الخاصة التي يدافع عنها ذلك البلد تختلف تماما عن المبدأ العام وعلاوة على ذلك ، فان انظمة مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") لا تستبعد هذه الجزاءات . ومن ثم ، فلا عجب ان تتحاشى الجمعية العامة ، على نحو يتسم بالحكمة ، اي محاولة ترمي الى اتخاذ قرار يحدد ما اذا كانت السياسات التجارية الثنائية صائبة ام خاطئة . والواقع ان الجمعية العامة ادركت ان هذه السياسات تعبير عن الحقوق السيادية للدولة .

واخيرا ، فان اعتماد مشروع القرار السادس لن يساعد عملية كونتادورا ، اذ ان التعاون دون ترو مع النظام السانديني هنا في الجمعية العامة ، يعني ان الدول

الاعضاء تقدم تأييدها الضمني لمحاولات نيكاراغوا الرامية الى ترك عملية كونتاد ورا . كما ان عدم رغبة نيكاراغوا في الالتزام بالمصالحة الوطنية والديموقراطية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة لها ، يعني انها تحبذ اتباع اجراءات عقيمة مثل اتخاذ هذا القرار بدلا من الدخول في مفاوضات جادة في اطار عملية كونتاد ورا . وقد رفضت نيكاراغوا حضور المناقشات التي اجريت مؤخرا في قرطاجنة بشأن مستقبل مجموعة كونتاد ورا . وبدلا من ذلك ، طلب الساندينيون تعليق مفاوضات كونتاد ورا لمدة ستة اشهر . وكانت نيكاراغوا الدولة الوحيدة التي صوتت ضد قرار منظمة الدول الامريكية ، القرار الذي ناشد بلدان امريكا الوسطى في مجموعة كونتاد ورا ان تشارك في بذل جهودها للتوصل في النهاية الى اتفاق سلم .

وقد ادت تلك العوامل مجتمعة الى ان يخلص وفد الولايات المتحدة الى ان مشروع القرار السادس يتسم بعدم التوازن الخطير وينطوي على امكانية تقويض عملية السالم في امريكا الوسطى . ومن ثم ، فلا يسعنا الا أن نصوت ضد هذا المشروع ونحث الآخرين على ان يحذوا حذونا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتناول مشروع القرار الاول الاجراءات المحددة التي تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية . وقد طلب اجراء تصويت مستقل على الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار الاول . هل ثمة اعتراض على هذا الاقتراح ؟ حيث أنه ليس هناك اعتراض ، اطرح الفقرة الاولى من المنطوق للتصويت .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ،

بروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
 كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ،
 شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، كوستاريكا ، كوبا ،
 قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، دومينيكا ،
 الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،
 الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-
 بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ،
 اندونيسيا ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، جامايكا ،
 الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية
 الشعبية) ، ليسوتو ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديفا ،
 مالي ، مالطة ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، النرويج ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رواندا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، سنغافورة ،
 الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ،
 السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : سان فنسنت وجزر غرينادين
الممتنعون : بلجيكا ، بورما ، الكاميرون ، الكونغو ، الدانمرك ، غابون ،
 غامبيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ،
 غرينادا ، الهند ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، اسرائيل ،
 ساحل العاج ، اليابان ، ليبيريا ، لكسمبرغ ، موريتانيا ،
 نيجيريا ، باكستان ، رومانيا ، سان كريستوفر ونيفيس ،
 السنغال ، سيراليون ، السودان ، تركيا ، المملكة المتحدة
 لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الامريكية .

اعتمدت الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الاول باغلبية ١١٦ صوتا مقابل

صوت واحد ، وامتناع ٢٩ عضوا عن التصويت . *

* بعد ذلك ابلغ وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين الامانة العامة بأنه
 كان ينوى التصويت مؤيدا ؛ وأبلغها وفد الجمهورية العربية السورية بأنه كان ينوى
 الامتناع عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن

في مشروع القرار الأول في مجموعته . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ،

استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،

البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ،

بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا

الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

فرنسا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،

المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، فانا ، اليونان ، فرينادا ،

فواتيمالا ، فينيا ، فينيا - بيسا ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية -

الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ،

ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليجريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ،

ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

باكستان ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ،
 الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
 سان كريستوفر ونيفيس ، سان فنسنت وجزر فرينادين ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، أروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
 فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار الأول في مجموعه بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع

عضو واحد عن التصويت (القرار ٤٠/١٨٣) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار

الثاني المعنون : " مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا " . وقد اعتمدت
 اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة
 تود أن تحذو نفس الحذو .

اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٠/١٨٤) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن

في مشروع القرار الثالث المعنون : " التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسم
 السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني ، دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوا دور ، مصر ، السلفادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، فانا ، فواتيمالا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لار الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سان فنسنت وجزر فرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفسو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا
 الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، ألمانيا
 (جمهورية - الاتحادية) ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ،
 النرويج ، البرتغال ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .
الممتنعون : النمسا ، فنلندا ، اليونان ، فرينادا ، ساحل العاج ،
 اسبانيا ، السويد .

اعتمد مشروع القرار الثالث بأغلبية ١٢٨ صوتا مقابل ١٩ وامتناع ٧ أعضاء عن

التصويت (القرار ٤٠ / ١٨٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الرابع عنوانه :
 " منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية
 مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أيضا أن
 تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الرابع (القرار ٤٠ / ١٨٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الخامس يتناول
 موضوع " مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن " . وآثار مشروع القرار هذا
 على الميزانية البرنامجية ترد في تقرير اللجنة الخامسة (A/40/1052) .
 وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار الخامس دون تصويت . فهل لي أن
 أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الخامس (القرار ٤٠/١٨٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نبت الآن في مشروع القرار

السادس المعنون " الحظر التجاري ضد نيكاراغوا " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ،
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية
بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ،
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ،
قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،
الجمهورية الدومينيكية ، اثيوبيا ، فنلندا ، فرنسا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، فانا ، اليونان ، فينيا ، فينيا - بيساو ،
فيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،
ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، كينيا ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليريا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
نيجيريا ، النرويج ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، بـيـرو ،
بولندا ، قطر ، رومانيا ، سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ،
اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوسفولافيا ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : فامبيا ، فرينادا ، اسرائيل ، سان كريستوفر ونيفيس ، سيراليون ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : انتيغوا وبربودا ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بونسي ، دارالسلام ، كندا ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيكا ، الاستوائية ، فيجي ، فابون ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، فوتيمالا ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، الكويت ، لكسمبرغ ، ملاوي ، نيبال ، هولندا ، النيجر ، عمان ، باكستان ، بارافواي ، الفلبين ، البرتغال ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر فرينادين ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، سوازيلند ، تايلند ، توفو ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، زائير .

اعتمد مشروع القرار السادس بأغلبية ٩١ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٩ أعضاء

عن التصويت (القرار ٤٠/١٨٨) *

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار السابع يتعلق بتقرير مجلس التجارة والتنمية . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار السابع دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار السابع (القرار ٤٠/١٨٩) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار الثامن المعنون : " المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر

* بعد ذلك أبلغ وفد بليز الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

(الترانزيت) والوصول الى الأسواق الدولية " . وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار هذا دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار الثامن (القرار ٤٠ / ١٩٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : نبت الآن في مشروع القرار التاسع الذي يتعلق بالنقل العكسي للتكنولوجيا .

السيد فريكو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة الى سهو بسيط في الصفحة ٢ من النص الانكليزي . اذ يجب اضافة عبارة " on the nature " بين كلمتي "Study" و "Scale" في السطر الخامس من الفقرة ٣ من المنطوق ، بحيث يصبح نص السطر : " experts should focus, in ... " .
 "... their study, on the nature, scale and effect of such flows, .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيجرى التصحيح . والتغيير غير مطلوب في النص الاسباني .

طلب اجراء تصويت مسجل على مشروع القرار التاسع .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا ، الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ،

دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،
 فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، فابون ،
 فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، ألمانيا (جمهورية -
 الاتحادية) ، فانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا ،
 فينيا ، فينيا - بيسار ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
 العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ،
 اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
 الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية
 الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا
 فينيا الجديدة ، بارافواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ،
 سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر فرينادين ، ساموا ، سان
 تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،
 سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ،
 السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،
 تركيا ، أوفندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
 المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا ،
 الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروفاوى ، فانواتو ،
 فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : لا أحد .

اعتمد مشروع القرار التاسع بأغلبية ١٥٢ صوتا مقابل صوت واحد وعدم امتناع

أحد عن التصويت (القرار ٤٠/١٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مشروع القرار التالي يتعلق

بمؤتمر الأمم المتحدة المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية .

وقد اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار العاشر دون تصويت . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار العاشر (القرار ٤٠/١٩٢) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أدعو الآن الممثلين لأن

ينتقلوا الى مشروع المقرر الموصى بهما من اللجنة الثانية في الفقرة ٧٢ من تقريرها (A/40/989/Add.3) ومشروع المقرر الأول عنوانه " النزعة الحمائية والتكيف الهيكلي " .

وقد اعتمدته اللجنة الثانية دون تصويت . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تعتمد مشروع المقرر هذا ؟

اعتمد مشروع المقرر الأول .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : مشروع المقرر الثاني يتعلق بحالة الاتفاق المنشئ للصندوق المشترك للسلع . هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا ؟
اعتمد مشروع المقرر الثاني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد لازارفيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت وفد يوغوسلافيا تأييدا لمشروع القرار الأول ، " اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية " . وقبل وفدى ، بتصويته الايجابى ، الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار هذا ، مدركا أن صياغته لا تتجاوز الشرط الوارد في المادة ١٢٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار .

السيد هيريرا كاسيريس (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تؤيد هندوراس وستظل تؤيد المبادئ الواردة في مشروع القرار الثالث ، " التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقمر السياسي والاقتصادى ضد البلدان النامية " . اننا نعتقد أن تلك المبادئ تنطبق على الجميع ، وأن هذه المبادئ ، كما ذكرنا في مجلس الأمن في ١٠ أيار/ مايو ، لا تعطينا سلطة ممارسة القهر بصورة انفرادية .

وينطبق ذلك أيضا على مشروع القرار السادس بشأن الحظر التجارى ضد نيكاراغوا ، الذى يعالج الآثار وحدها دون التعرض للأسباب ، أى النواة الحقيقية للصراع السياسى بين البلدان النامية في منطقة دون اقليمية محددة . تلك هي الشواغل التي نشعر بها فيما يتعلق بمشروع القرار هذا ، وهي تتجاوز اختصاص اللجنة الثانية والنهج الثنائي الذى ينبغي اتخاذه ، وهي تمس مصالح البلدان النامية في المنطقة دون الاقليمية دون أن تضع في الاعتبار المشاورات المسبقة ، وتحاول أن تجعل التكامل الاقتصادى لتلك البلدان موضعا للتفسير من قبل بلد واحد منها فقط .

وعلاوة على ذلك ، فإن مشروع القرار يتجاهل وثائق الجمعية ذاتها ، الواردة في شكل تقارير البلدان الأعضاء في مجموعة الكنتادورا والوثيقة الختامية لعام ١٩٨٥ وذلك باستثناء وثيقة عام ١٩٨٤ فهي الوحيدة التي ذكرت .

ومن ثم لم يشارك وفدى في التصويت على مشروع القرار الشان هذا ، الذي يؤسّر على سير العمل الطبيعي لهذه الجمعية ، ولا في التصويت على تعديلاته وتنقيحاته المختلفة . ونشعر أنه من الواجب علينا أن نكرر موقفنا اليوم بشأن عدم مشاركتنا في التصويت على مشروع القرار هذا ، نظرا لنطاقه السياسي الاقليمي وعدم وضعه في الاعتبار الحقائق الاقليمية ووثائق الأمم المتحدة ذاتها . ونود أن ينعكس تعليل التصويت هذا في السجلات بطريقة ما حتى لا نظهر على أننا كنا متغيّبين أثناء التصويت .

لقد حددنا موقفنا بوضوح وحزم في الماضي وأوضحنا الأسباب التي دفعتنا إلى الاختلاف مع نص مشروع القرار كما اعتمد . ونود أن نشير أيضا إلى أن مشروع القرار هذا كما طرح ، وتم التصويت عليه واعتمد ، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعتبر نصا قابلا للتطبيق في أمريكا الوسطى ، لأن الجمعية العامة ستتنظر في هذا الموضوع في وقت مناسب .

السيدة كاسترو دي باريث (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) :

صوت وفدى تأييدا لمشروع القرار السادس بشأن الحظر التجاري ضد نيكاراغوا . وعند ما درس مجلس الأمن هذه القضية أوضح وفدى أنه لا يوافق على تلك الممارسات كما أعرب عن رأيه بأنها لا تسهم في التوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية للأزمة في أمريكا الوسطى . هذا هو موقفنا المبدئي ، وبذلك صوتنا تأييدا لمشروع القرار .

ولكن يود وفدى أن يوضح أن كوستاريكا لا تؤيد بعض عناصر مشروع القرار . ونعتقد أن مشروع القرار لا يعكس بصورة ملائمة الموضوع أو آثاره على الحالة الحرجة السائدة في أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد ، فإن مشروع القرار كما هو عليه لا يعتبر مدعاة للارتياح الكامل لكوستاريكا ، ولكن نظرا للأسباب القهرية التي أمرت إليها ، صوت وفدى تأييدا له .

السيد بشير (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : امتنع وفدى عن التصويت على مشروع القرار السادس . " الحظر التجارى ضد نيكاراغوا " . ووافق وفدى على أن عمليات الحظر التجارى الانفرادية تتعارض مع مبادئ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . بيد أننا بتأييدنا لمشروع القرار لا نود أن يفسر ذلك على أنه يعني عدم الثقة في عطية كونتادورا للسلم . لقد اعتمدت الجمعية بتوافق الآراء خلال الأعوام الثلاثة الماضية قرارات متعلقة بأمريكا الوسطى تحت بند منفصل من جدول الأعمال . ونتعشم أن نحافظ على هذا التقليد .

الآنسة مونغني (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : امتنع وفدى عن التصويت على الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الأول . " اجراءات محددة تتصل بالحاجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية " . ويعتقد وفدى أن الاتفاقات الثنائية وحدها هي التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين البلدان غير الساحلية والبلدان الساحلية ، وقد دافعنا دوما عن ذلك الموقف في الهيئات المعنية . بيد أن وفدى صوت تأييدا لمشروع القرار في مجموعه لأنه يلم بالحالة الخاصة للدول غير الساحلية ويشارك في جهود التضامن الدولي التي تبذل لمساعدة تلك الدول ، ومن ثم التغلب على الآثار المناوئة لوضعها الجغرافي غير الملائم .

السيد شولر (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الاوروبى .

فيما يخص الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار السابع ، " تقرير مجلس التجارة والتنمية " ، الذى اعتمدته الجمعية تولى يرى أعضاء الاتحاد الاقتصادى الاوروبى أنه فى الصيغة النهائية لها باللغة الانكليزية ، تنص الفقرة على :

(تكلم بالانكليزية)

" فى المسائل الرئيسية فى مجال التجارة الدولية وما يتصل بها من مشاكل التنمية الاقتصادية " .

(واصل كلمته بالفرنسية)

وهذه الصياغة مشتقة من ولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، كما وردت في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) ، واننا نتفهم نص مشروع القرار السابع كما طرح علينا طبقاً لهذا المفهوم .

(تكلم بالانكليزية)

أود ، بعد اعتماد القرار الخاص بالحظر التجاري ضد نيكاراغوا أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي .

تأسف بلداننا بسبب الاجراءات التي اتبعت في اللجنة الثانية عند اعتماد مشروع القرار هذا ، والتي كان من شأنها منع وفد الولايات المتحدة من تقديم تعديلات على مشروع القرار . ولا ينبغي بشكل عام حرمان أى بلد من حقه في تقديم اقتراحات تتصل بالمشور . ونظرا لأن مشروع القرار الخاص بالحظر التجاري ضد نيكاراغوا هو القرار الوحيد المتعلق بالحالة في امريكا الوسطى الذى اتخذته الجمعية العامة في الدورة الأربعين ، فقد استرعي الانتباه فقط الى أحد جوانب الحالة المعقدة هناك . لقد طرحت جانبا الآن النظرة الأكثر شمولا للتطورات في المنطقة وهي النظرة التي استهدفتها ، في جلسة أمور ، عدد من التعديلات التي كان الوفد الامريكى يرغب في ادخالها على القرار الحالي .

السيد تيليت (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بليز أن يكرر

موقفه بأن عملية كونتا-ورا هي الطريقة المطلوبة لايجاد حل للحالة في امريكا الوسطى . ولا يعكس تأييدنا لمشروع القرار السادس ، بأى حال من الأحوال سياسات حكومة بليز فيما يتعلق بالحالة في امريكا الوسطى أو بأى أمر آخر في امريكا الوسطى . فهذا التصويت يتعلق فقط بمبدأ الحظر التجاري . ويود وفد بليز أن يحيط الجمعية علما بهذا الأمر .

السيدة لاند سفرك (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : صوت

وفد النرويج مؤيدا لمشروع القرار السادس الوارد في الوثيقة A/40/989/Add.3 وهو يأسف للحظر التجاري المفروض على نيكاراغوا . وترى حكومة بلادى ان فرض الجزاءات الاقتصادية لن يساعد على حل المشكلات أو تخفيض الصراعات في المنطقة .

ويود وفد بلادى أن يعرب عن أسفه لأن التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة لم تعرض للتصويت عليها في اللجنة الثانية بل قولت باقتراح اجرائى بعدم المت فيها . ولئن كانت هذه الاقتراحات قد طرحت للتصويت لأيد وفد بلادى معظمها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل نيكاراغوا السندي طلب التكلم ممارسة لحق الرد .

السيد ايكازا غالارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : طلبت الكلمة في هذا الوقت لأشكر بحرارة ال ٩١ بلدا التي أيدت مشروع القرار بشأن الحظر التجاري ضد نيكاراغوا . ونحن نعتقد أن الجمعية العامة بهذا تعبر عن رأيها بشكل قاطع حول عدم شرعية هذا الاجراء المتعلق بالتجارة والاقتصاد والذي له دوافع سياسية لا يمكن تبريرها ، ومنافاته للعقل ، وانتهاكه لبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . انني لن أتناول غياب ممثل بلد معين أثناء عملية التصويت ، ونعتقد أنه كان من الأفضل له أن يبقى غائبا بقية الجلسة . ولكنني أود أن نشير بايجاز الى البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة الذي كرر فيه الاتهامات المعروفة تماما الموجهة ضد بلدي ، والتي حاول بها أن يهز حرب العدوان والقذرة ضد نيكاراغوا ، وهو الأمر الذي دفعنا الى توضيح الأمر .

أولا ذكر ذلك الممثل أن التعديلات التي قدمتها الولايات المتحدة في اللجنة الثانية بشأن مشروع القرار الخاص بالحظر التجاري ضد نيكاراغوا كان الغرض منها احداث توازن في نص المشروع . وأود أن أذكر ممثل الولايات المتحدة أن الأمر لم يكن يتعلق بمجرد بعض التعديلات التي قدمتها بلاده بل انه يتعلق بتعديلات ، وتعديلات فرعية لهذه التعديلات . وكان من الواضح لجميع أعضاء اللجنة أن هناك محاولة لارغام اللجنة على الدخول في عملية لا نهاية لها لمنعها من التوصل الى قرار بشأن مشروع القرار الذي قدمته نيكاراغوا وغيرها من المشاركين في تقديمه . وكان الغرض الحقيقي من تلك التعديلات هو تغيير المفهوم الأصلي لمشروع القرار ، وفي أسوأ الحالات ، وعن طريق اجراءات غير سليمة ، منع هذه الجمعية ، كما قلت من التوصل الى قرار بشأن تدبير غير عادل وضرر شرعي وفاسد ، يتمثل في الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا ولهذا لم تسمح اللجنة للولايات المتحدة بأن تمارس حق النقض وهو الحق الذي لا يمكن ممارسته الا في مجلس الأمن .

وأخيرا ، قال ممثل الولايات المتحدة ان هذا المشروع لا يساعد عطية كونتادورا . هل لنا أن نذكره بأن التدابير التي أسف لها مشروع القرار الذي اعتمد للتو بأغلبية (٩١ صوتا هي التي تعرقل عطية كونتادورا . اننا نأمل أن اعتمد هذا المشروع ، كما قلت في اللجنة سيجعل حكومة الولايات المتحدة تفكر ليس في الخطأ الجسيم لهذا الحظر فقط ولكن أيضا في الخطأ الجسيم لسياستها بالكامل ضد نيكاراغوا ، سياسة العدوان العسكري والاقتصادى ، التي تنتهك جميع المبادئ الواردة في ميثاق المنظمة والتي تعتبر بحق العقبة الأساسية التي تواجه جهود اقرار السلم في المنطقة .

أكرر مرة أخرى أننا لم نحاول افراد اسم الولايات المتحدة في مشروع القرار هذا . ان الولايات المتحدة التي فرضت هذا الحظر هي التي عزلت نفسها على الصعيد الدولى وكانت نتيجة التصويت واضحة تماما في هذا الصدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسانية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات

المتحدة الذى طلب التكلم ممارسة لحقه في الرد .

السيد فيرار (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أعتقد أن الملاحظات التي استمعنا اليها للتو من ممثل نيكاراغوا تستحق الرد عليها . لقد كانت ملاحظاته النهائية هي أن مشروع القرار لم يحاول ذكر اسم الولايات المتحدة على نحو خاص . وأعتقد أن هذا التعليق مضحك لأنني لا أعرف أن هناك بلدا آخر اتخذ الاجراء الذى أشار اليه مشروع القرار . والعطية بأكلها ، كما فهمت هي أن جميع مناقشاتنا تدور حول اجراء اتخذته الولايات المتحدة .

أود أيضاً أن أعقب بايجاز على قوله بأن التعليق الوارد في بيان ممثلنا تعليق خاطيء بمعنى ان التعديلات التي ادخلناها ما من شأنها الا ان تشوه مضمون مشروع القرار الذي قدمه متبنوه بصورة أولية . لقد جاء في البيان الذي ادلى به في وقت سابق الممثل الدائم ان التعديلات ادخلت لكي تفضي الى تمرار متوازن بدرجة أكبر . وكنا نتوقع ان تكون هناك مناقشة بشأن التعديلات وان يتم التوصل الى قدر من التفاهم كما يحدث في جميع المفاوضات التي من هذا النوع .

وشأننا في ذلك شأن ممثل نيكاراغوا ، نأسف ان كان من الضروري ادخال تلك التعديلات خلال اجتماع اللجنة بأكملها . لقد تكلم اعضاء وفدى مع ممثلي البلدان المشتركة في تقديم مشروع القرار في عدة مناسبات واقترحوا ان نجري مشاورات غير رسمية " غير رسمية " سعياً الى التوصل الى تفاهم مشترك . ولكن سرعان ما تم رفض تلك النهج .

اننا لا نسعى الى مناقشة لا نهاية لها في اللجنة الثانية، بيد ان مقدمي مشروع القرار لم يتركوا لنا خياراً سوى الذهاب مباشرة الى اللجنة لتقديم تعديلاتنا . وكما سنعتقد ان العملية مثمرة على نحو أكبر بكثير لو كان بالامكان اجراء مشاورات غير رسمية - " غير رسمية " . ولو كان مقدمو مشروع القرار مهتمين حقا بمناقشة المبادئ فحسب ، لتمكنا بالفعل من التوصل الى تفاهم مشترك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : هل لي ان اوجه انتباه الاعضاء الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (د) من جدول الاعمال " تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية " ؟

اذا لا توجد هناك اى تعليقات للتصويت تبت الجمعية العامة الان في توصيات اللجنة الثانية الواردة في الوثيقة A/40/989/Add.4 .

توصي اللجنة الثانية في الفقرة ٨ من التقرير باعتماد مشروع القرار الاول الذي يتناول تقرير اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ذاك ؟

• اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٤٠ / ١٩٣)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وفي الفقرة ذاتها توصي اللجنة الثانية ايضا الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الثاني الذي يتناول جهاز الامم المتحدة لتمويل العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ذاك ؟

• اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٠ / ١٩٤)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظرها في البند ٨٤ (د) من جدول الاعمال .
نتقل الان الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند الفرعي (هـ) من البند ٨٤ المدرج في جدول الاعمال ، والمعنون " التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية " (A/40/989/Add.5) . ان لا توجد أى تعليقات للتصويت فسوف تبت الجمعية العامة في توصيات اللجنة الثانية الواردة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/40/989/Add.5) .
يتعلق مشروع القرار الاول بالتعاون بين الامم المتحدة ومؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الافريقي .

اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار ذاك دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تفعل الشيء نفسه ؟

• اعتمد مشروع القرار الاول (القرار ٤٠ / ١٩٥)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مشروع القرار الثاني عنوانه :
" التعاون التقني فيما بين البلدان النامية " .
اعتمدت اللجنة الثانية مشروع القرار ذاك دون تصويت . هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في ان تفعل ذلك ايضا ؟

• اعتمد مشروع القرار الثاني (القرار ٤٠ / ١٩٦)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وبهذا نكون قد انتهينا من

نظرنا في البند ٨٤ (هـ) من جدول الاعمال .

اوجه انتباه الاعضاء الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (و) المدرج في

جدول الاعمال والمعنون " البيئة " (A/40/989/Add.6) .

ستبت الجمعية العامة في توصيات اللجنة الثانية الواردة في الفقرتين ٣١ و ٣٢ من

تقريرها (A/40/989/Add.6) .

يتعلق مشروع القرار الاول بمخلفات الحروب . طلب اجرا* تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبريسودا ،

الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني

دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا

(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، دومينكا ،

الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا -

بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند -

اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل

العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -

الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

A/40/PV.119

مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ، سانت
 لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،
 اوغندا ، أوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد
 الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعمون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
 المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،
 ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ،
 البرتغال ، اسبانيا ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الاول بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٣ عن التصويت .

(القرار ١٩٧/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تشمل التوصية الثانية الواردة

في الفقرة ٣١ على مشروع قرارين يتناولان خطة العمل لمكافحة التصحر ، ويتعلق مشروع
 القرار الف بتنفيذ وتمويل خطة العمل لمكافحة التصحر ، ويتعلق مشروع القرار با* بتنفيذ خطة
 العمل لمكافحة التصحر في منطقة السهل السوداني .

- توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرارين المذكورين .
- هل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرارين الف ويا ؟
- اعتمد مشروعا القرارين (القرارين ١٩٨/٤٠ الف ويا) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يتعلق مشروع القرار الثالث

بالتعاون بين مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الامم المتحدة
للبيئة .

- توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار ذاك . هل لي ان اعتبر
ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار الثالث ؟
- اعتمد مشروع القرار الثالث (القرار ١٩٩/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تنتقل الجمعية العامة الان الى

- مشروع القرار الرابع الذي يتعلق بالتعاون الدولي في مجال البيئة .
- طلب اجرا تصويت منفصل على الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الرابع
- هل يوجد اى اعتراض على ذلك الاقتراح ؟ لا يوجد اعتراض ، لذلك سوف اطرح تلك الفقرة
للتصويت .
- اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بليز ،
بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ،
بوركينافاسو ، بورما ، بوروندى ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، كولومبيا ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ،
الدانمرك ، جيبوتي ، دومينكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
 غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
 ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
 العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،
 موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ،
 بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
 قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ،
 سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا
 المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمسن ،
 يوغوسلافيا ، زامبيا ، زبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ، اسرائيل ،
 البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
 الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون: بربادوس ، البرازيل ، تشاد ، شيلي ، الصين ، غابون ، ايطاليا ،
ساحل العاج ، اليابان ، لكسمبرغ ، ملاوى ، العربية السعودية ،
سيراليون ، اسبانيا ، توفو ، تركيا ، زائير .

اعتمدت الفقرة السابعة من ديباجة مشروع القرار الرابع بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ٨

وامتناع ١٧ عن التصويت * .

* فيما بعد ابلغ وفد جيوتي الامانة العامة انه كان ينوى الامتناع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يطرح الآن مشروع القرار الرابع في

مجموعه للتصويت . طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ،
 استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
 بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،
 بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ،
 بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ،
 الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
 كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
 تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
 الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ،
 مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ،
 غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ،
 غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ،
 هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران
 (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل
 العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، طديف ،
 مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواى ،
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر
 ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : فرنسا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية ، اسرائيل ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار الرابع في مجموعه بأغلبية ١٤٩ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٦ أعضاء

عن التصويت (القرار ٤٠ / ٢٠٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : توصي اللجنة الثانية أيضا باعتماد

مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٣٢ من تقريرها (A/40/989/Add.6) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نختم نظرنا في البند ٨٤ (و)

من جدول الأعمال .

تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ز) المدرج

بجدول الأعمال ، والمعنون " المستوطنات البشرية " (A/40/989/Add.7) .

تبت الجمعية العامة الآن في مشاريع القرارات التي أوصت بها اللجنة الثانية في

الفقرة ١٧ من تقريرها (A/40/989/Add.7) .

ويتناول مشروع القرار الأول أحوال معيشة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية

المحتلة .

وان تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة على مشروع القرار هذا في الميزانية
البرنامجية وارد في الوثيقة A/40/973 . طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ،
استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،
بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني
دار السلام ، بلغاريا ، بوركينافاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا
(جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، كندا ، الرأس
الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ،
كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كها ، تمبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،
كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،
اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
الالمانية ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ،
غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ،
العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،
الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ،
لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ،
مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالمو ، موريتانيا ،
موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،
باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ،
بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان كريستوفر ونيفيس ،

سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان توماس وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : اسرائيل ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : غرينادا .

اعتمد مشروع القرار الأول بأغلبية ١٥٣ صوتا مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن

التصويت (القرار ٢٠١/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : وتتكون التوصية الثانية في الفقرة ١٧ من ثلاثة مشاريع قرارات تتعلق بالمستوطنات البشرية . يتناول مشروع القرار ألف تقرير لجنة المستوطنات البشرية ، ويتناول مشروع القرار باء عقد دورات لجنة المستوطنات البشرية كل سنتين ويتعلق مشروع القرار جيم بتنسيق برامج المستوطنات البشرية داخل منظومة الأمم المتحدة .

وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات هذه .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشاريع القرارات الثاني ألف ،

وباء ، وجيم ؟

اعتمدت مشاريع القرارات الثاني ألف ، وباء ، وجيم (القرارات ٢٠٢/٤٠ ألف

وباء وجيم) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ٨٤ (ز) من جدول الأعمال .

تنظر الجمعية العامة الآن في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ح) المدرج بجدول الأعمال ، والمعنون " السنة الدولية لايوا* المشردين " (A/40/989/Add.8) .

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ٧ من تقريرها (A/40/989/Add.8) .

توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٣/٤٠)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : لقد اختتمت الجمعية العامة نظرها في البند ٨٤ (ح) من جدول الأعمال .

تنتقل الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ط) المعنون " اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عطية التنمية " (A/40/989/Add.9) .

تبت الجمعية العامة أولا في مشروع القرار الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الثانية (A/40/989/Add.9) .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار هذا ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠٤/٤٠) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١١ من تقريرها (A/40/989/Add.9) .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر هذا ؟

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نختتم نظرنا في البند

٨٤ (ط) من جدول الاعمال .

تنتقل الجمعية العامة الآن الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ى) المعنون

"تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للشائينات لصالح أقل البلدان نموا" .

وفي الفقرة ٧ من ذلك التقرير توصي اللجنة الثانية باعتماد مشروع القرار المعنون " تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نمواً " . هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد هذا المشروع ؟
اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٠ / ٢٠٥) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أعطي الكلمة لممثل بنغلاديش في نقطة نظام .

السيد تشودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يتضمن مرفق القرار الذي اتخذتوا سوى جزء من الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة A/40/827 . ويتضمن الجزءان ألف وباء من تلك الوثيقة الاستنتاجات والتوصيات التي تخص عنها الاستعراض الشامل النصفى ، ولكن مرفق القرار الذي اتخذتوا لا يتضمن سوى الجزء ألف . لذلك فاننا نطلب من الأمانة العامة ارفاق الجزء باء أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أشكر ممثل بنغلاديش . لقد أحطنا علما بتعليقاته وسوف يتخذ الاجراء اللازم .

وبهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند ٨٤ (ى) من جدول الأعمال .
ننتقل الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ك) من جدول الأعمال ، بعنوان " نظام الانسانية الدولي الجديد " ، في الوثيقة A/40/989/Add.11 .

سبتت الجمعية العامة في مشروع القرار الوارد في الفقرة ٥ من ذلك التقرير . وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار هذا . هل لي أن اعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٠ / ٢٠٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من نظر البند ٨٤ (ك) من جدول الأعمال .

ننظر الآن في تقرير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ (ل) من جدول الأعمال بعنوان
 "الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية" ، في الوثيقة A/40/989/Add.12 .
 تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الثانية في الفقرة ١
 من تقريرها بعنوان "الاتجاهات الطويلة الأجل للتنمية الاقتصادية" .
 طلب اجرا تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الارجنتين ،
 استراليا ، النساء ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ،
 بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ،
 بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية -
 الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا
 الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،
 كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،
 اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، الجمهورية
 الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،
 اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية
 الالمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بساو ،
 غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، ايران (جمهورية - اسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،
 ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
 الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية
 العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، مديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
 موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،

نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، باوا غينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،
سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي
وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،
الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،
الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،
تونس ، تركيا ، اوغندا ، اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ،
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ،
فجيت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .

المستنعون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، غرينادا ،
اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، البرتغال ، سان كريستوفر
ونيفيس ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية (١٤١ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ١٣ عضوا عن

التصويت (القرار ٤٠/٢٠٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بهذا نكون قد انتهينا من نظـر

البند ٨٤ (ل) من جدول الأعمال .

ننتقل الان الى تقرير اللجنة الثانية بشأن البنود ٨٤ (م) و (ن) و (س) من جدول
الأعمال المعنونة على التوالي " تدابير فورية لصالح البلدان النامية " ، و " مصادر الطاقة
الجديدة والمتجددة " و " تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية " ، والواردة في الوثيقة

. A/40/989/Add.13

السيد لي (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أتقدم بتعلييل التصويت الذى كان وفدى قد طلب ، في اللجنة الثانية يوم الاحد الماضي ، الادلاء به قبل التصويت بشأن هذه النقطة .

من الطبيعي أن يجتذب موضوع التعاون الدولي في المجالات المتداخلة للمال والتمويل والدين وتدفق الموارد والتجارة والتنمية اهتماما كبيرا وأن يكون محل مناقشات طويلة في هذه الدورة من دورات الجمعية العامة . وعلاوة على التعليقات التي أبدت في المناقشة العامة والتبادلات في الآراء التي اجريت ، تركز الكثير من المناقشات في اللجنة الثانية على مشروع القرار A/C.2/40/L.51 المقدم من يوغوسلافيا نيابة عن مجموعة ال ٧٧ .

ومشروع القرار هذا يثير عددا من الصعوبات وفقا لما أوضحه وفدى في المشاورات غير الرسمية وحتى في المناقشات الأقل رسمية . وقد كان وفدى يتعاطف مع ما كنا نفهم أنه الغرض الأساسي لذلك ، لذلك تركز اهتمامنا بشكل عطي على النقاط المحددة المتصلة بمكان هذه المناقشات وزمانها ونطاق اختصاصها وطبيعتها بالاضافة الى عدد من الاقتراحات الصياغية .

وللأسباب التي أوضحناها كنا نفضل اجراء مناقشة مفتوحة تداولية أثناء الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وقد أبدينا الاستعداد لدراسة عدة بدائل ، بما فيها عدم المساس بالدورة الربيعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وكان الهدف من مشاركتنا في تلك المفاوضات تحقيق مزيج من أفضل طرق العمل التي تتسهم بالمعقولية وتحظى بالدمع العام .

اننا ندرک ان النص المطروح علينا ، الذي اعتمد بالتصويت في اللجنة الثانية ، يمثل تقدما نحو نهج مشترك . ونقدر هذا التطور ونشعر بقدر كبير من الارتياح نتيجة لذلك . وفي الوقت نفسه ، بقي هناك بعض التثمد فيما يتعلق بالمقام الأمل المتوخى للمناقشة . وليس من الواضح لوفدي لماذا لا يكون هذا الاقتراح أو ذاك من الاقتراحات البديلة العديدة موضع القبول . كما يساور وفدي القلق حول الآثار الناتجة عن ذلك بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والناشئة أثناء المناقشة . وبالإضافة الى ذلك شعر وفدي انه يمكن تحقيق بعض التحسينات فيما يتعلق بالطريقة التي عولجت بها هذه المسألة في ذلك الوقت . ان تصويت كندا على مشروع المقرر هذا في اللجنة وهنا اليوم يبرز التوازن الايجابي بين العوامل السالفة الذكر ، مقرونا برغبتنا في تقليل الاستقطاب الى أدنى حد ، وتشجيع التحركات صوب الاتفاق العام في هذا المجال الحساس من مجالات التعاون الدولي .

أخيرا ، فيما يتعلق بما يطلق عليه الأعمال التي لم تنته في اطار البند ٨٤ والمشار إليها في الفقرة ١ من مشروع المقرر ، أعربت كندا عن قلقها حول مشاكل الدين —راراً وتكراراً ، بما في ذلك في هذه الدورة للجمعية العامة . فقد تكلم كل من رئيس وزراء كندا ، الرايت اونرايل برايان ملروني ، وأمين الدولة للشؤون الخارجية ، الرايت اونرايل جوكلارك ، عن الموضوع هنا في هذه القاعة في وقت سابق من هذا الخريف ، وشارك وفدي بنشاط في مناقشات واتصالات اللجنة الثانية . ولا نزال مستعدين لمناقشة هذه المشاكل وبالطبع لاتخاذ الاجراء الصحيح في المعامل المختصة .

وفيما يتعلق بالسلع الأساسية ، شاركت كندا بنشاط في مناقشات واتصالات اللجنة الثانية وشعرت ان النص الذي بذلنا جميعا من أجله مجهودا كبيرا كان يمكن اعتماده اليوم . والان نرجو أن يسمح لنا الوقت الاضافي الذي سيخصص للموضوع سلوغ الاتفاق العام .

السيد ريد (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية)؛

استغرقت اللجنة الثانية وقتاً طويلاً في سعيها للبدء في حوار بشأن القضايا الواردة فسي مشروع المقرر المعد حول هذا البند . وقد شدد وفدى مرارا وتكرارا على قلقنا الخطير حول الأثر الاقتصادي والاجتماعي المترتب على مشاكل الدين التي تعاني منها البلدان النامية . والواقع ما فتئنا نعمل مع المدينيين فرادى ومع المؤسسات المتعددة الأطراف على حل هذه المشاكل .

لقد تحقق تقدم ملموس خلال السنوات الثلاث الماضية في معالجة مشاكل خدمة الدين المباشرة التي تعاني منها البلدان النامية . وقد زادت معظم البلدان المدينية صادراتها واعادت جدولة أقساط قروضها وحسنت آفاق نموها المتجدد . وقد مدت الولايات المتحدة عدداً من المقترحات البناءة لمعالجة المشاكل المالية الدولية ، كان آخرها في الاجتماعات المشتركة المعقودة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيول بكوريا في تشرين الأول / اكتوبر الماضي . وتناقش حكومتنا حالياً هذه المقترحات مع كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية ليتسنى تحسينها وتقويتها . لكن المشاكل لا تزال قائمة ، فالاصلاحات المحلية لم تكن كافية في بلدان مدينة كثيرة ، وصافي الاقراض المصرفي التجاري الجديد انخفض انخفاضاً حاداً وهاتان المشكلتان وغيرهما تتطلبان المعالجة اذا اريد استمرار التقدم . ولتحقيق هذه الغاية يجب أن نبنى على استراتيجية الدين الحالية ونواصل في نفس الوقت تصميم نهجنا وفقاً للظروف الفريدة لكل بلد . وقد اقترح السيد جيمز بيكر الثالث ، أمين الخزانة في الولايات المتحدة ، نهجاً كهذا في سيول . وأطلق عليه "برنامج النمو المستمر" وذكر ثلاثة عناصر : الأول ، انتهاج البلدان المدينة الرئيسية سياسات هيكلية شاملة للنهوض بالنمو وتعديل موازين مدفوعاتها وتخفيض التضخم ؛ الثاني ، مواصلة الدور المركزي لصندوق النقد الدولي بالاقتران بزيادة الاقراض الهيكلي والقطاعي من جانب المصارف الانمائية المتعددة الأطراف ؛ والثالث ، زيادة الاقراض من جانب المصارف الخاصة .

وكل عنصر من هذه العناصر يستدعي العمل . فالبلدان المدينة يجب أن تعتمد سياسات سليمة مالية ونقدية ومعدلات تبادل جيدة لتخفيض كل من الاختلالات الخارجية والداخلية . ويجب ان تستجيب أسعار الفائدة والأجور والأسعار لقوى السوق . ويتطلب الأمر قدرا أكبر من الجهد لتعبئة التوفيرات المحلية والحفاظ على تلك التوفيرات في الداخل وتيسير استثمارها بكفاءة في الاقتصاد الوطني . والتدابير الرامية الى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتدفع الأموال والتجارة تمس اليها الحاجة أيضا . ودور المؤسسات المالية الدولية حاسم الأهمية في هذه العملية . ولا بد من أن يواصل صندوق النقد الدولي الاضطلاع بدوره المركزي . وتقوم الحاجة أيضا الى زيادة التنسيق بين البنك الدولي والمؤسسات المالية الأخرى . وبالإضافة الى ذلك ستكون الولايات المتحدة على استعداد لأن تدرس بجدية توقيت ونطاق زيادة الرأسمال العام للبنك الدولي وفقا لشروط معينة .

ان القلق ازاء هذه المجموعة من القضايا هو الذي أدى الى تقديم مشروع المقرر المطروح علينا . ولسوء الحظ يرى وفدي لزاما عليه ان يصوت ضد المقرر باعادة انعقاد اللجنة الثانية في نيسان / ابريل . ان حكومتي تبحث حاليا بنشاط عن حلول للمشاكل التي يناقشها القرار ، لكن المحافظ الرئيسية لمعالجة هذه القضايا هي الحكومات المعنية والمؤسسات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الخاصة . لذلك نؤمن بأن على اللجنة الثانية ان تتحرك بحذر وبأسلوب منهجي في نظرها في هذه القضايا . ويجب ان تشجع مداولاتها كامل الجهد المبذول بصدد المشاكل المالية الدولية . وتعتقد الولايات المتحدة الأمريكية ان على اللجنة الثانية ان تتجنب الدورات الخاصة أو المستأنفة نظرا الى انها لم تحدد بوضوح على وجه الخصوص اجراءاتها وأهدافها .

ولا يمكن للجنة الثانية والجمعية العامة أن تطورا دورا في مناقشة هذه القضايا الهامة الا اذا عالجناها باسلوب موضح يركز على احتمالات النجاح ويقلل في نفس الوقت قدر الامكان من التكاليف . وعدم تحقيق ذلك ينتقص من مصداقية منظومة الأمم المتحدة . ولهذا ، فان وفد بلادي يعتقد ان استئناف دورة اللجنة الثانية في نيسان / ابريل وهو أمر جيد ومن المؤكد ان هذا المحفل سيوافق عليه ، سيكون أمرا محكم الاعداد . ووفد بلادي سيراقب هذه الاعدادات بعناية ، آمل أن تكون جهود اللجنة مثمرة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تبت الجمعية العامة الآن فسي توصيات اللجنة الثانية ، الواردة في الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من تقريرها (A/40/989/Add.14) .
ننتقل أولا الى مشروع القرار المتصل بمسألة التصحر والجفاف . توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة في الفقرة ٢٧ باعتماد مشروع القرار هذا . هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة ترغب في اعتماده ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٠/٢٠٩)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ننتقل الان الى مشروع المقرر الوارد في الفقرة ٢٨ من التقرير .
ان تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار المترتبة على مشروع المقرر في الميزانية البرنامجية يرد في الوثيقة A/40/1062 .
طلب اجراء تصويت مسجل .
اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، انتيغوا وبربودا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دارالسلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية- الاشتراكية السوفياتية) ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا
الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيوتي ، دومينيكا ،
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلغادور ، غينيا
الاستوائية ، اثيوبيا ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،
ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، ساحل العاج ،
جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، لاو (جمهورية -
الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيا ، الجماهيرية
العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ،
موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،
عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان
كريستوفر ونيفيس ، سانت لوسيا ، سان فنسنت وجزر غرينادين ،
ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ، السنغال ،
سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ،
سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،
اوكرانيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، اوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زامبيو .

المعارضون : الولايات المتحدة الأمريكية .
المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ،
 ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، اليونان ، غرينادا ، ايسلندا ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ،
 نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا
 العظمى وأيرلندا الشطالية .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل صوت واحد ، وامتناع ٢٠ عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الراغبين في تحليل تصويتهم بعد التصويت .

السيد فولوب (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اني اتكلم
 باسم مجموعة السبعة والسبعين . ان تقارير اللجنة الثانية بشأن البند ٨٤ من جدول
 الأعمال ، " التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي " ، قد اعتمدت لتوها . وبهذا تكون
 الجمعية العامة قد اختتمت عملها بشأن عدد من القضايا ذات الأهمية الكبرى للاقتصاد
 العالمي ، وخاصة اقتصادات البلدان النامية . ومع ذلك ، ليس هناك أي سبب يدعو
 مجموعة السبعة والسبعين الى الشعور بالارتياح تجاه تصرف هذه الجمعية العامة فيما يتصل
 بهذه القضايا .

حقيقي انه قد اتخذت بعض الاجراءات . بيد ان هذه الاجراءات قد عجزت عن
 الوفاء باحتياجات وتطلعات البلدان النامية . وما يدعو الى الشعور بخيبة الأمل والقلق
 ان الجمعية العامة لم تتمكن في دورتها الأربعين من اتخاذ اجراء بشأن أهم المسائل
 التي تواجه المجتمع الدولي ، والبلدان النامية على وجه الخصوص . ان المؤتمر الدولي
 المعني بتوفير المال والتمويل لأغراض التنمية ومشاكل أزمة الدين الخارجي والتنمية من
 المسائل ذات الأهمية القصوى . وهذه المشاكل ، بالإضافة الى الحالة الاقتصادية الحرجة
 في افريقيا والتجارة الدولية ، كانت المواضيع التي سادت في المناقشة العامة في الجلسات

العامّة وفي اللجنة الثانية . ومع ذلك ، فان البيانات التي أدلى بها رؤساء السدول أو الحكومات ، ووزراء الخارجية والمبعوثون الخاصون بشأن المسائل المالية والتمويلية ، وكذلك بشأن أزمة الديون ، لم تبرز على النحو الواجب في أعمال المتابعة .

لقد كانت البلدان النامية تتوقع من الجمعية العامة ومن اللجنة الثانية التابعة لها أن توافق على الاجراءات التي ينبغي اتخاذها بصورة جماعية وللصالح المشترك ، بغية تخفيف الصعوبات وأوجه التشكك التي تفرضها مشاكل الديون على عملية التنمية في البلدان النامية ، وعلى الهيكل الدولي للتمويل والمصارف ، وبالتالي على الاقتصاد الدولي بمجموعه .

توقعت مجموعة ال ٧٧ أيضا أنه سيكون من الممكن قيام جميع البلدان باتخاذ خطوات أكثر حسما لبدء القيام بجهد متضافر لموس لاحداث تغييرات طويلة المدى في العلاقات النقدية والمالية الدولية ، ولإقامة نظام عادل وملائم يدعمه اقتصاد عالمي متوازن ومنصف .

واتخذت مجموعة ال ٧٧ نهجا بناءً وأظهرت درجة عالية من المرونة . إلا أنه لم يكن من الممكن التوصل الى اتفاق على مشاريع القرارات الخاصة بالمؤتمر الدولي المعني بتوفير المال والتمويل لأغراض التنمية وللديون الخارجية ، لأن بعض البلدان المتقدمة النمو أصرت على موقفها ولم ترد اشراك الجمعية العامة في هذا الأمر . وفشلت جميع جهود البلدان النامية في اقناع أهم البلدان المتقدمة النمو بالاعتراف بالحاجة الى اتخاذ اجراء لموس بشأن هذه المسائل ذات الاهتمام المشترك .

ان البلدان المتقدمة النمو برفضها أن تعالج بأسلوب سياسي المشاكل النقدية والمالية الدولية ومشاكل الديون التي نجمت عن التدهور الشيرفي الحالة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في البلدان النامية ، تتحمل المسؤولية عن حالة التشكك الذي يراودنا جميعا . لم يكن للجمعية العامة أن تتخذ موقف اللامبالاة - بل في حقيقة الأمر ينبغي لها ألا تتخذ هذا الموقف - أمام النتائج السلبية التي تكمن في الطريق .

وفيما يتعلق بالمسائل النقدية والمالية الدولية ، فان أقل قدر كانت تتوقعه مجموعة ال ٧٧ هو التوصل الى اتفاق يصرح للأمين العام للأمم المتحدة بالدخول في مشاورات على مستوى مناسب بشأن اختصاصات المؤتمر الدولي المعني بتوفير المال والتمويل لأغراض التنمية وشكل المؤتمر وجدوله الزمني . تلك هي الخطوات الضرورية الأولى لبدء هذه العطية . وبعد ذلك ، في ضوء تلك المشاورات ، يمكن انشاء آلية حكومية دولية كافية لبدء العمل التحضيرى للمؤتمر .

فيما يتعلق بأزمة الديون الخارجية ، تقترح مجموعة ال ٧٧ في مشروع القرار المقدم منها القيام باجراء يتمشى مع الحاجة الى ايجاد حل حقيقي وعادل ومنصف

ودائم متفق عليه بشكل متبادل لمشكلة الديون الخاصة بالبلدان النامية . وينبغي لذلك الحل ، في رأينا ، أن يستند الى الحاجة الى اعادة تنشيط التنمية في البلدان النامية ، وينبغي أن يظهر المسؤولية المشتركة للبلدان المدينة والبلدان الدائنة على حد سواء .

بلغت مشكلة الديون بالفعل أبعادا حرجة ذات أثر سلبي كبير على البلدان النامية . ان التبعات الاجتماعية والسياسية كبيرة للغاية . ونحن لم نسع الا الى القيام باجراء يعود بالنفع المتبادل ، ويسهم في تهيئة بيئة تمكن البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها ، ولم نطالب الا بهذا الحل .

كان يحد و مجموعة ال ٧٧ الأمل في ألا تثير أى معارضة فيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالتعاون الدولي في المجالات المتداخلة الخاصة بالمال والتمويل والديون والتجارة وتدفق الموارد والتنمية ، كما كان يحدوها الأمل أيضا في أن يحظى مشروع القرار بتوافق الآراء . الا أن طلب مجموعة ال ٧٧ بأن تعقد اللجنة الثانية عشر جلسات في شهر آذار/مارس ١٩٨٦ للنظر بشكل متعمق في مسألة تعزيز التعاون الدولي بشأن هذه المسائل واصدار المقترحات بشأنها وتحديد مواعيدها قد ثبت انه يمثل عقبة لا يمكن التغلب عليها * .

وفي تلك الحالة كانت مجموعة ال ٧٧ على استعداد لقبول نص وسط قدمه نائب رئيس اللجنة الثانية السيد سومادى بروتودينجرات ممثل اندونيسيا . وهذا النص ، بينما أبقى على الاستئناف المقترح لأعمال اللجنة الثانية ، جعل موعد استئناف أعمالها قبل بدء أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة . وكنا نأمل في أن يحظى ذلك الاقتراح بقبول الجميع ، الا أن هذا لم يحدث ، وفي تلك الحالة ، قررت مجموعة ال ٧٧ أن تقدم - مع بعض التعديلات - الاقتراح الخاص بنائب الرئيس ، في شكل مشروع مقرر مقدم الى اللجنة الثانية للبت فيه . والناتج معروفة . وقد تأكدت توا .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أنيوس (مالطة) .

يقضي المقرر بأن تنظر اللجنة الثانية بتعمق في طرق تعزيز التعاون الدولي الفعال في المجالات المتداخلة وهي مجالات المال والتمويل والديون وتدفق الموارد والتجارة والتنمية . كما أنها ستتناول ما لم يتم انجازه مثل مشاريع القرارات المتعلقة بالمؤتمر الدولي المعني بتوفير المال والتمويل لأغراض التنمية ، وأزمة الديون الخارجية والتنمية ، والسلع ، ومشروع القرار الخاص بالديون والمسائل ذات الصلة المقدمة من وفد لكسمبرغ نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي .

ان مجموعة ال ٧٧ على استعداد لاستخدام الوقت المتاح منذ الآن وحتى شهر نيسان / ابريل القادم للاتصال بالشركاء من البلدان المتقدمة النمو للاعداد لدورة مثمرة عند ما تستأنف اللجنة الثانية اجتماعاتها ، حتي يمكن اتخاذ الاجراء الضروري فـي حدود الوقت المتاح . وانني اطمئن الأعضاء ان مجموعة ال ٧٧ على استعداد ، وستكون على استعداد ، للقيام بذلك . ونأمل في أن يكون شركائنا كذلك أيضا .

السيد شولر (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم تتمكن الدول

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من التصويت لصالح مشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة توا . ما فتئ الاتحاد الأوروبي يشترك بشكل أساسي في الحوار بشأن البنود المتداخلة المختلفة . ولذلك ، فخلال المناقشة عرض الاتحاد الأوروبي بشكل مفصل مواقف الدول الأعضاء فيه بشأن البنود المتداخلة ، وبصفة خاصة بشأن مشاكل الديون . لقد ظهر استعداد هذه المحاور أيضا في مسلكه طوال عمل اللجنة الثانية ، وفي تقديم مشروع القرار بشأن الديون والمسائل ذات الصلة الذي كان لبلادي شرف عرضه نيابة عن الاتحاد الأوروبي .

ومع ذلك ، نعتقد ان استئناف أعمال اللجنة الثانية في أوائل عام ١٩٨٦ ليس هو الأسلوب الأفضل لمواصلة تلك المناقشة . ونأسف لأننا لم نتمكن من انهاء أعمالنا خلال هذه الدورة . ان استئناف اجتماعات اللجنة الثانية ينبغي ألا يكون الا لمواصلة المداولات بشأن المسائل التي لا يمكن تناولها تناولا مرضيا في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة في فترة ما بين الدورات .

وفي رأينا ان من صلاحيات المجلس الاقصادى والاجتماعي بموجب أحكام الميثاق ان ينظر في هذه المسائل الهامة ، خصوصا في الوقت الذي يبد وفيه ان هناك ادراكا عاما للحاجة الى انعاش المجلس الاقصادى والاجتماعي . ومع ذلك ، فنحن على اقتناع بفائدة الدراسة المشتركة لمختلف المسائل المشار اليها في المقرر الذي اتخذتوا . ونحن لانزال نعتقد ان تقارير الأمين العام عن هذه المسائل الهامة ، والوثائق الأخرى المكملة لها والمذكورة في المقرر ، توفر اساسا مفيدا لاجراء مناقشة متعمقة حول المسائل المترابطة ، وهي مسائل النقد والتمويل والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية .

وينبغي لمناقشاتنا أن تراعي اختصاصات هيئات التمويل الدولية . وفيما يتعلق بالفقرة (د) من المقرر ، فاننا نرى ان تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ينبغي أن يكون متشيا مع ولاية هذه الوكالة . وبما أن الاونكتاد هو الهيئة الوحيدة المشار اليها بصراحة في المقرر فاننا نود أن نذكر بالدور الهام الذي تضطلع به مؤسسات بريتون وودز في هذا الميدان .

السيد ناوريثا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوّت

وفد بولندا لصالح مشروع المقرر المتعلق بالتعاون الدولي في المجالات المترابطة وهي مجالات النقد والتمويل والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية . ونحن نعلق أهمية خاصة على هذه المشكلات المترابطة .

لقد أصبحت مشكلة الديون الدولية مركز الاهتمام الحاد . فقد وصل الاقصاد العالمي الى مرحلة جديدة نوعيا . ويمكن وصف حالة بعض البلدان النامية بأنها قد أصبحت هدف شكل من أشكال الاستعمار الجديد على الصعيد المالي . ولذلك فان هناك خطرا حقيقيا يتمثل في وقوع انحدار اقتصادى طويل الأمد بالنسبة لكثير من البلدان ، ولاسيما البلدان النامية .

ان مسألة الديون لا يمكن النظر فيها على انفراد . ونحن نشاط الرأي المعرب عنه بوضوح مرة أخرى خلال الدورة الأربعين للجمعية العامة بأن مسائل الديون والتنمية وثيقة الترابط . وان هذه الصلة تتطلب المزيد من الدراسات المتعمقة التي يمكن ، بل

وينبغي ، أن تؤدى الى صياغة استراتيجيات وسياسات صحيحة على المستويين الوطني والدولي .

وان بولندا ، بوصفها دولة مدينة ، مهتمة اهتماما عميقا بايجاد حل منصف وعادل لمشكلة الديون ، وهي على استعداد للاشتراك في السعي للتوصل الى مثل هذا الحل . ولذلك فقد رحبنا بالمقترحات التي طرحتها مجموعة الـ ٧٧ في اللجنة الثانية بشأن المسائل التالية : المؤتمر الدولي المعني بتوفير المال والتمويل لأغراض التنمية ؛ التعاون الدولي في المجالات المترابطة وهي مجالات النقد والتمويل والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية ؛ وأزمة الديون الخارجية والتنمية .

وقد أعربنا منذ البداية عن استعدادنا الخالص للدخول في مفاوضات جادة بشأن تلك المقترحات بهدف التوصل الى مقررات ملموسة تعبر عن الاهتمام العام بمشاكل الديون والتنمية . وقد اشتركنا أيضا في مشاورات منفصلة كان الغرض منها توسيع برنامج عمل المعهد العالمي لبحوث التنمية والاقتصاد ليشمل مسائل الديون والتنمية . ولكن ، كما هو حال المقترحات الأخرى المعروضة على الجمعية العامة ، لم يحصل هذا الاقتراح على التأييد الكافي .

وفي ضوء الحالة القائمة ، اتبعت البلدان النامية النهج الممكن الوحيد لإقامة اطار لاجراء المزيد من البحث في السبل التي يمكن من خلالها تعزيز التعاون الدولي في المجالات المترابطة ، مجالات النقد والتمويل والديون وتدفقات الموارد والتجارة والتنمية ، تعزيزا فعالا .

وان وفد بولندا يرى ان هذا الاقتراح يوفر المخرج اللازم من الحالة الصعبة التي وصلت اليها أعمال اللجنة الثانية ، وقد أيدنا اعتماده . وقد قدم وفد بولندا ، مراعاة منه لأولوية مشكلة أزمة الديون الخارجية وعلاقتها بعملية التنمية وهي المراعاة المعرب عنها في البيانات التي ألقاها الكثير من رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في هذه الدورة التذكارية للجمعية العامة ، تعديلا على النص الذي اقترحتته مجموعة الـ ٧٧ ، يعبر عن شواغلنا . واننا نعتقد انه ينبغي ، عند اجراء المزيد من المناقشات حول المجالات المترابطة للنقد والتمويل والديون وتدفقات الموارد والتجارة

والتنمية ، ايلاء الاهتمام للأفكار والمقترحات المقدمة من جانب رؤساء الدول والحكومات ووزراء الخارجية في هذه الدورة التذكارية ، والمتصلة ، من جملة أمور أخرى ، باقامة مركز أبحاث للديون الدولية والتنمية يبرعاه الأمين العام .
وأود في الختام أن أؤكد مرة أخرى على استعدادنا للاشتراك اشتراكا كاملا في المناقشات القادمة بشأن الديون والمسائل المتصلة وفي التوصل الى حلول شاملة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥